

Distr.
LIMITEDTD/B/51/L.4/Add.3
12 October 2004ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
الحادية والخمسين

المعقودة بقصر الأمم

في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المقرر: السيد باتريك كراي (جنوب أفريقيا)

المتكلمون:

نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية	الموظف المسؤول عن الأونكتاد
بنن نيابة عن أقل البلدان نمواً	مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
مصر	المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
الهند	البرازيل نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين
الصين	الجماعة الأوروبية
كينيا	المكسيك نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
بنغلاديش	باكستان نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

ملاحظة للوفود

يعمّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُثِرَسَل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5656

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

- ١ - كانت أمام المجلس، لكي ينظر في هذا البند، الوثائق التالية:
- "استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/51/4)؛
- "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية: مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/397)؛
- "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية - الآثار المترتبة على انتهاء اتفاق الأنسجة والألبسة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/51/CRP.1).

٢ - قال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن المجلس، في إطار سعيه إلى تحقيق هدف بناء توافق الآراء، أجرى منذ عام ٢٠٠٢ استعراضاً سنوياً للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وأوضح أن هذه المداولات الحكومية الدولية أثارت اهتماماً دولياً متصلاً بمفاوضات الدوحة وتركيزاً على التنمية وأدت إلى تيسير المفاوضات. وازداد تعزيز التزام الأونكتاد بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر من خلال توافق آراء ساو باولو وروح مؤتمر ساو باولو. وسلّم بأن لجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة، الذي يرمي إلى زيادة الفرص التجارية وخفض الحواجز أمام التجارة بين الدول وإلى جعل النظام التجاري أكثر ملاءمة للتنمية. وأكد أن هذا الأمر يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في تدعيم وضمان نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، كما هو منصوص عليه في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتييري وكما أعاد تأكيده توافق آراء ساو باولو. وقال إن الأونكتاد الحادي عشر أكد أيضاً أن إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف يجب أن يكون مفيداً من حيث ضمان حصول البلدان النامية فعلاً على المكاسب الإنمائية.

٣ - وقال مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إن ولاية الأونكتاد المزدوجة إزاء مفاوضات منظمة التجارة العالمية تتمثل أولاً في تدعيم وضمان نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ومنصف، وثانياً في ضمان الحصول على مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية، وبالتالي المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وأكد أن الأونكتاد سيواصل مساعدة الدول الأعضاء على جعل مفاوضات الدوحة والنظام التجاري الدولي وسيلتين للتضامن الإنمائي. وقال إن المدارك والإرادة السياسية التي ولّدها عملية الأونكتاد الحادي عشر كان لها تأثيرها في مفاوضات الدوحة. ودعا إلى بحث الدروس المستخلصة من مؤتمر كانكون، من حيث العملية

والجوهر، لكي يتسنى إنفاذ المفاوضات من المآزق. واعتبر مجموعة مقترحات تموز/يوليه التي توصلت إليها منظمة التجارة العالمية تطوراً إيجابياً يفهم منه أن مفاوضات الدوحة عادت إلى مسارها. كما تطرح مجموعة المقترحات هذه تحديات وفرصاً لضمان عودة المفاوضات إلى مسار التنمية الصحيح في مجالات الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية. وأكد أن على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن توفر حلاً أدنى من المكاسب الإنمائية. ونظراً إلى البيئة التفاوضية المعقدة، يتعين على البلدان النامية أن تقيّم الأثر الإجمالي للاستراتيجيات التجارية الإيجابية منها والدفاعية في شكل "جدول أعمال متجاوب" في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي أن يكفل جدول الأعمال هذا توازناً عبر جميع القضايا والقطاعات التي تتناولها المفاوضات. ورأى أن مسألة المعوقات التي تكبل قدرة البلدان النامية على التنفيذ وعجز هذه البلدان عن الوفاء بتكاليف التكييف المترتبة على الاتفاقات التجارية لم يعد من الممكن معالجتها باعتبارها مجرد أثر جانبي طفيف وقصير الأجل لدواء جيد. ولذلك ينبغي أن تراعي القواعد المتعددة الأطراف قدرة البلدان النامية على التنفيذ، وأن تتوخى توفير دعم دولي إضافي لمواجهة تكاليف التكييف. وقال إنه تم الاعتراف بأهمية تمكين البلدان النامية من حيث تطوير البنية التحتية اللازمة المتصلة بالتجارة، وذلك ليس فقط لامتثال الالتزامات وإنما أيضاً للاستفادة من الحقوق والفرص، من خلال تعميق دعم بناء القدرات.

٤- وذكر أن انتهاء ٤٠ سنة من الحماية التمييزية ضد صادرات البلدان النامية من الألبسة والأنسجة والألبسة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ سيشكل معلماً بارزاً. وأكد أنه لا ينبغي محاولة الاستعاضة عن نظام الحصص بأدوات أخرى من أدوات الحماية التجارية. وسيكون مطلوباً من جميع البلدان أن تبذل الجهود اللازمة للحفاظ على قدرتها التنافسية أو زيادتها. وستكون أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة المعتمدة على صادرات الألبسة والأنسجة والألبسة في حاجة إلى الدعم من خلال تحسين الوصول التفضيلي وتوفير موارد التكييف المناسبة. وقال أخيراً إن الأونكتاد يوفّر نظرة عامة استراتيجية لموقع مفاوضات الدوحة في عالم النظام التجاري الدولي وفي مجموع المفاوضات التجارية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الإقليمية المعقودة فيما بين بلدان الشمال، وبين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب.

٥- وقال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن الاستعراض الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية يتيح فرصة ملائمة لتقييم التقدم المحرز في جدول أعمال الدوحة واستشراف ما يجتبه المستقبل. وأكد أن إدماج البلدان النامية في النظام التجاري هو أعظم تحدّي تواجهه منظمة التجارة العالمية اليوم. وذكر أن اعتماد المنظمة مجموعة مقترحات تموز/يوليه أعاد المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الدوحة إلى مسارها. وتوجد الآن اتفاقات إطارية للمفاوضات المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطن، وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وقال إن الأعضاء وافقوا أيضاً على مجموعة مقترحات بشأن قضايا التنمية واتخذوا قراراً ببدء المفاوضات حول تيسير التجارة. وذكر أنه أمكن التوصل إلى قرار تموز/يوليه بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها جميع أعضاء المنظمة لإزالة الخلافات التي كانت تحول دون التوصل إلى قرار بتوافق الآراء. ومن المهم في الوقت نفسه أن يبقى ماثلاً في الأذهان أن القرار لا يؤذن بنهاية جولة المفاوضات، بل يوفّر منطلقاً لمواصلة العمل بحيث يتسنى للأعضاء إعلان نهاية جولة مفاوضات الدوحة في الوقت المناسب. وأكد أن الزراعة كانت وستبقى قضية أساسية للجميع، ولا سيما للعديد من البلدان النامية. فللمرة الأولى، وافق الأعضاء على إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير للمنتجات الزراعية بحلول موعد مجدّد بالتفاوض. كما اتّخذ الأعضاء التزامات جدّية بخفض الدعم المحلي المشوّه للتجارة في قطاع الزراعة خفضاً كبيراً

وبضبط هذا الدعم. وفي إطار هذا الاتفاق، حقق الأعضاء إنجازاً في قضية القطن التي تتسم بأهمية كبيرة لمزارعي القطن في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً في غرب أفريقيا. ولئن كانت المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وبالخدمات مهمة للغاية وتتضمن عدداً من العناصر ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية فإن الصيغة المتعلقة بتيسير التجارة هي التي تعبر خير تعبير عن رغبة أعضاء المنظمة في عدم الاكتفاء بمراعاة المعوقات التي تواجهها البلدان النامية بل التصدي أيضاً لشواغلها المحددة المتصلة بقدراتها التنفيذية وإمكاناتها الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، التزم الأعضاء بتوفير دعم كافٍ لأنشطة المساعدة التقنية أثناء المفاوضات. وأشار أخيراً إلى قضايا التنمية فقال إن الأولوية في القرار أعطيت لمهمة جعل المعاملة الخاصة والتفاضلية الحالية أدق وأنجع وأسهل تنفيذاً بحلول الموعد النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما اتفق الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص، في المفاوضات الجارية بشأن الوصول إلى الأسواق، لاحتياجات وشواغل البلدان النامية المحددة المتصلة بالتجارة والتنمية، مثل معوقات القدرات، وتآكل الأفضليات، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية. وأكد أن الأشهر القادمة ستكون حاسمة وأنه سيتعين على أعضاء المنظمة أن يتحلوا بالإرادة السياسية والمرونة المطلوبتين وأن يُظهروا أيضاً استعداداً للعمل على أساس طموحات واقعية لتحقيق الأهداف المذكورة في جدول أعمال الدوحة.

٦- وشدد ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على أهمية توافق آراء ساو باولو، كما أكد مجدداً أهمية التصدي للفوارق الهامة بين البلدان المتقدمة والنامية، وأهمية تحسين قدرة التوريد المحلية في البلدان النامية لتمكينها من تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية الدينامية، والحاجة إلى توفير حيز مشروع لسياسات البلدان النامية، والحاجة إلى تحسين وتفعيل شروط الوصول إلى الأسواق ودخولها لصادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات. وأشار إلى مجموعة مقترحات تموز/يوليه التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية، فقال إنها ليست سوى بداية مرحلة جديدة، وإنها مهمة لمراعاة الوعود الإنمائية لمؤتمر الدوحة مراعاةً فعلية في مسألتي الوصول إلى الأسواق والقواعد، ورأى أن مقاييس التنمية التي سيضعها الأونكتاد ستكون مفيدة في هذا الصدد. وقال إن مفاوضات ما بعد مجموعة مقترحات تموز/يوليه ينبغي أن تكفل عملية مفتوحة وشفافة وشاملة وديمقراطية وأحسن تنظيمًا، لأن العملية والجوهر متلازمان. كما ينبغي أن تتصدى تلك المفاوضات لشواغل البلدان النامية المحددة، مثل شواغلها المتعلقة بتآكل الأفضليات.

٧- وقال إن المحك في معرفة مدى أهمية التنمية في برنامج عمل الدوحة هو تسوية القضايا المتصلة بالتنفيذ في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والوفاء بالولاية الوزارية لمؤتمر الدوحة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، ودعا إلى التصدي لهذه الشواغل قبل أن يُطلب إلى البلدان النامية قبول التزامات جديدة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات صعبة مثل الاتفاق بشأن القيود الفنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. وأشار إلى برنامج عمل الدوحة قائلاً إن الزراعة لا تزال أهم مجال لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن المجموعة تتطلع إلى تحديد موعد نهائي عاجل وجدير بالتصديق لإلغاء إعانات التصدير، وإجراء تخفيضات كبيرة في الإعانات المحلية المشوهة للتجارة، وإدخال تحسينات كبيرة على الوصول إلى الأسواق، واعتماد أحكام للمعاملة الخاصة والتفاضلية فعالة عملياً في الأركان الثلاثة لبرنامج الإصلاح تأخذ في الاعتبار شواغل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشأن الأمن الغذائي وشواغل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. كما ينبغي التصدي لشواغل منتجي القطن ومسألة تهميش أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، دعا إلى مواصلة التفاوض على تفاصيل الإطار، وإلى زيادة تحديد المعاملة الخاصة والتفاضلية

للبلدان النامية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تُعرب أيضاً عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة بالنسبة لبعض البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الإلغاء الوشيك لنظام الحصص على منتجات الألبسة والألبسة. وأشار إلى موضوع الخدمات قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر تأكيد أهمية التوصل إلى التزامات مجدية وفعالة، بما في ذلك في طريقة التوريد الرابعة على جميع مستويات العمالة الماهرة وغير الماهرة، أما في مجال اتفاقات التجارة الإقليمية فإن المجموعة تعقد أهمية على توضيح الحاجة إلى الانسجام بين هذه الاتفاقات والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفيما يخص التجارة بين بلدان الجنوب والجغرافيا الجديدة، قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد من جديد التزامها بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية الذي أُعيد تفعيله. كما تكرر المجموعة التشديد على أهمية تسريع عملية انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية، من خلال التطبيق الفعلي والأمين لمبادئ المنظمة التوجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً بشروط تتناسب مع مستوى تنميتها.

٨- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن الاتفاق الإطاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس أعاد جولة مفاوضات الدوحة إلى مسارها، ووضع بارامترات المفاوضات بشأن الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتيسير التجارة، وقضايا التنمية، والخدمات، وقرر أن يكون المؤتمر الوزاري المقبل للمنظمة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) المرحلة الرئيسية التالية في المفاوضات. ودعا البلدان إلى تحقيق أقصى قدر من التقدم قبل ذلك الموعد ليتسنى إنجاز الجولة في أقرب وقت ممكن من بعد ذلك وخلال عام ٢٠٠٦ على أية حال. وهذا يقتضي إحراز تقدم شامل في جميع المجالات قيد التفاوض في إطار المشروع نفسه. وقال إن الاتفاق الإطاري يُجدد التزام الأعضاء ببناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وبإيلاء احتياجات أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً، وباستعراض وتعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وبالتصدي لشواغل الأعضاء المتصلة بالتنفيذ.

٩- وأضاف قائلاً إن المفاوضات التي جرت منذ مؤتمر كانكون أثبتت قوة وجدوى التحالفات الجديدة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية التي شاركت فيها البلدان النامية مشاركة فعالة، بما في ذلك التعاون مع البلدان المتقدمة في القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وذكر أن الإطار المتعلق بالزراعة، الذي كان للجماعة الأوروبية دور حاسم في بلوغه، يشمل إلغاء إعانات التصدير وخفضاً كبيراً في الدعم المحلي المشوه للتجارة. ويستجيب الإطار أيضاً لطلب البلدان الأفريقية إيلاء قطاع القطن اهتماماً خاصاً، بل إنه يبشر بتحقيق نتائج أكثر طموحاً. وأوضح أن العملية الداخلية الجارية ضمن الجماعة الأوروبية لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة ستدمج الآن في إطار دولي. وفيما يخص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، قال إن أعضاء منظمة التجارة العالمية وافقوا على مواصلة المفاوضات على أساس مجموعة من المبادئ التوجيهية الدقيقة تتضمن صيغة طموحة غير متساوية النسب تقضي بزيادة التخفيضات كلما زادت التعريفات، وعنصراً قطاعياً وتوجيهات للمفاوضات المتعلقة بالحوافز غير التعريفية. وفي الوقت نفسه، يتوخى الإطار معاملة خاصة وتفاضلية تذهب إلى أبعد من مجرد تمديد فترات التنفيذ. وقال إن أقل البلدان نمواً ستُعفى من أي تخفيضات تعريفية، بينما يُطلب من جديد إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدماً السماح لصادرات أقل البلدان نمواً بدخول أسواقها معفية من التعريفات والحصص. وأشار إلى موضوع الخدمات قائلاً إن إطار تموز/يوليه يُشكل حافزاً للمفاوضات الجارية بعد تحديده تاريخ أيار/مايو ٢٠٠٥ موعداً يُقدم فيه الأعضاء عروضاً أولية أو محسنة.

١٠- وفيما يخص مسألة التنمية، قال إن إطار تموز/يوليه يُعيد تأكيد أهمية المعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا التنفيذ والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى جوانب عديدة متصلة بالتنمية تُعالج بمزيد من التفصيل في كل جزء من أجزاء الإطار. إلا أنه أعرب عن أسفه لأن الإطار لم يعالج معالجة كاملة الحاجة إلى الاستجابة بطريقة أفقية لمعوقات وتحديات معينة تواجهها بلدان نامية أضعف وأشد تأثراً لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً، تاركاً التوصل إلى حلول مناسبة للمفاوضات المقبلة. وفيما يتعلق بتيسير التجارة، قال إن الاتفاق على بدء المفاوضات يُحدد أيضاً البارامترات العريضة لعملية التفاوض، ويتصدى للشواغل التي أثارها بعض البلدان النامية بشأن المساعدة التقنية، ودعم بناء القدرات، وجوانب التنفيذ، وموعد بدء نفاذ الالتزامات، ومسائل أخرى.

١١- ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية ستحترم المواعيد النهائية المحددة للمرحلة الأخيرة من إزالة نظام الحصص بموجب الاتفاق بشأن الأنسجة والألبسة. كما أنها تحمل على محمل الجد الشواغل التي أثارها البلدان النامية التي تشكك في قدرتها على المنافسة في عالم خالٍ من نظام الحصص، ولذلك فهي تتيح وصولاً تفضيلاً إلى أسواق الاتحاد الأوروبي يعوض جزئياً عن المساوئ التنافسية لتلك البلدان. كما تقدم الجماعة الأوروبية قدراً هاماً من المساعدة والمعونة للمشاريع الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع في البلدان المستفيدة. وأكد أن الفوائد المحتملة للتجارة في هذا القطاع ستوزع توزيعاً أوسع إذا ما أتاحت البلدان النامية الأكثر تقدماً وصولاً تفضيلاً مكافئاً، ولا سيما لأقل البلدان نمواً.

١٢- وكرر ممثل المكسيك، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التزام المجموعة بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد ومنصف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وبنجاح برنامج عمل الدوحة. وقال إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتريري وتوافق آراء ساو باولو والقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس تُعبر تعبيراً مناسباً عن الالتزامات الأساسية التي يمكن أن تكفل تحقيق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فوائد لجميع المشاركين، ولا سيما للبلدان النامية. وتُثبت هذه الاتفاقات أن البُعد الإنمائي لا يمكن ولا ينبغي تغييره عن عمليات التفاوض التجاري، وتُعبر عن اقتناع البلدان الواضح بفوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وقال إن مجموعته واثقة من أن برنامج عمل الدوحة سينتهج نهجاً بناءً يأخذ في الاعتبار احتياجات جميع الأطراف المعنية، ولا سيما البلدان النامية.

١٣- وأكد أن التجارة ليست غاية في ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين ولحاربة الفقر. وقال إن كل بلد مسؤول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحقيق هذه التنمية ليس ممكناً إلا في بيئة دولية مواتية تولى الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكد ضرورة الوفاء بالالتزامات المساعدة الإنمائية وفاءً كاملاً، وإلا فإن مبدأ تقاسم المسؤولية الذي تقوم عليه اتفاقات التنمية الدولية ومكافحة الفقر سيبقى كلاماً لا جدوى منه. ولن يتاح تطوير برنامج عمل الدوحة على أمثل وجه ما لم تُعالج القضايا الأساسية من هذا المنظور. وأكد أن الأونكتاد يمكنه أداء دور هام في العملية، وخاصة عن طريق برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات وعن طريق تقييم البدائل وآثار القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال. وقد أكد توافق آراء ساو باولو من جديد أن ولاية الأونكتاد توجب عليه توفير موارد بشرية ومالية كافية لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية وبناء القدرات في المرحلة الراهنة من المفاوضات، وأنه ينبغي توسيع نطاق أنشطة الأونكتاد وبرامجه التي تلي الاحتياجات المتزايدة لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١٤ - وأردف قائلاً إن الزراعة هي إحدى القضايا الأساسية التي يتوقف عليها نجاح إتمام برنامج عمل الدوحة. ويعترف كل من توافق آراء ساو باولو والاتفاق الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس بوجود إلغاء تشوهات التجارة في المنتجات الزراعية أو خفضها خفضاً كبيراً، وبضرورة أن تكون شواغل التنمية جزءاً أساسياً من المفاوضات. ورأى أن تحقيق نتائج مرضية لجميع الأطراف مرهون بالوفاء بهذا المنظور. وقال إن مجموعته تعترف بالصعوبات المصادفة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات، كما يشهد على ذلك العدد المحدود للعروض الأولية وعدم تناول العروض المقدمة حتى الآن لشواغل البلدان النامية من حيث القطاعات وطرائق التوريد. ويبرز ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بطريقة التوريد الرابعة. وقال إن من دواعي القلق أيضاً النتائج المحدودة التي تم تحقيقها في المفاوضات المتعلقة بالقواعد، ولا سيما الأنظمة الداخلية. وأكد ضرورة الاحترام الدقيق للإطار الزمني المحدد لتنفيذ قرار ١ آب/أغسطس، وضرورة التعبير الواضح عن الأهداف الإنمائية للجولة.

١٥ - وتحدث ممثل باكستان نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن الفضل يعود إلى الأونكتاد الحادي عشر في بث جزء من الطاقة الإيجابية التي عملت على إعادة تنشيط برنامج عمل الدوحة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المذكور، فإن المجموعة الآسيوية والصين تؤكدان مجدداً أهمية أن يتاح للبلدان النامية حيز مشروع فيما يتعلق بالسياسات العامة؛ وأهمية ضمان التماسك بين الأهداف الإنمائية الوطنية للبلدان النامية والأهداف المحددة في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف؛ وأن يتم التوصل في وقت مبكر إلى جني حصيلتها من حيث المضمون الإنمائي، بغية إعادة ثقة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الشأن، ينبغي لعبارة "التنمية" أن تشمل كل مجال بعينه من مجالات المفاوضات. وعلى النسق ذاته، يلزم تفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية، فضلاً عن مبدأ عدم اشتراط تطبيق متطلبات المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً. وما زالت الزراعة أكثر المجالات أهمية، ولا بد للحصيلة في مجال الزراعة أن تستجيب لاحتياجات الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، بما في ذلك تحديث القطاع الزراعي، والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. وينبغي للتخفيضات في الدعم المحلي أن تكون هادفة وكبيرة فيما يتعلق بجميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية، ولا بد من وضع معايير صارمة للدعم المقدم في إطار الصندوقين الأزرق والأخضر بغية الحيلولة دون التحوّل من صندوق إلى آخر. ومن الأمور الحاسمة الأهمية كذلك تحديد موعد معقول لإلغاء الإعانات المقدمة إلى الصادرات. وبالمثل، فإن الصيغة التي أُنقِص عليها فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق ينبغي أن تعمل فعلاً على إلغاء الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية ووقف تصاعد هذه التعريفات في البلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، تؤكد المجموعة مجدداً أهمية اتباع نهج يُسفر عن حصيلتها منصفه وعادلة تضع الهواجس الإنمائية للمجموعة في الاعتبار، حيث إن السياسة التعريفية هي أداة للتنمية الاقتصادية. وبيّن أن أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في النص الإطاري الراهن هي أحكام مفيدة، إلا أنه سيلزم تعزيزها. وفي مجال الخدمات، قال إن المجموعة الآسيوية والصين تريدان أيضاً من شركائهما من البلدان المتقدمة عقد التزامات مجددة فيما يتعلق بإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق في القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى المجموعة. وفي هذا الشأن، يلزم تقويم أوجه التفاوت بين التزامات جولة أوروغواي فيما يتعلق بأسلوب التوريد ٤. وقال إن المجموعة تلتزم أيضاً بمساعدة الأونكتاد في تيسير التجارة، وخاصة من أجل زيادة قدرتها التفاوضية وتقييم الأثر الإنمائي لشتى خيارات السياسات العامة. وهي تأمل ألا يُسفر إلغاء الحصص المفروضة على المنسوجات والملابس عن إقامة حواجز أخرى غير تعريفية أو استخدام أدوات المعالجة

التجارية كنداير مكافحة الإغراق أو التدابير الاحتياطية. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة عمله في مجال سياسة المنافسة والاستثمار، وكذلك في مجالات العمل الجديدة التي تم تحديدها في ساو باولو.

١٦- وتحدث ممثل نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن التجارة مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية نظراً لما تقدمه من مساهمة في التنمية الاقتصادية. وقال إنها ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة من أجل النمو والتنمية. وبيّن أن وثيقة توافق الآراء التي وُضعت في ساو باولو تتضمن عدداً من العناصر الهامة التي تؤثر في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية، كضرورة وجود ترابط منطقي بين السياسات العامة، وتوخي المرونة في هذه السياسات إزاء البلدان النامية، وتقديم المساعدة التقنية، وضرورة إحراز قدر لا بأس به من التقدم في المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى البلدان النامية في إطار برنامج عمل الدوحة. ورحّب بما قدمته مفاوضات تموز/يوليه الإطارية من دفعة لمفاوضات الدوحة، وأكد أن احتياجات البلدان النامية واهتماماتها تكمن في صميم برنامج عمل الدوحة. ودعا إلى إيلاء النهج المتعدد الأطراف الأفضلية على أيّ من النهجين الأحادي أو الثنائي، سيما وأن هذين النهجين هما أكثر كلفة وأقل كفاءة. وقال إن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ينبغي أن تشكل دعائم النظام التجاري الدولي. وبما أن البعد الإنمائي يكمن في صميم مفاوضات الدوحة، ينبغي لاعتبارات مجموعة مقترحات تموز/يوليه أن تبدأ بالنظر في معالجة المسائل الإنمائية، لا سيما المعاملة الخاصة والتفاضلية والشواغل المتصلة بالتنفيذ. وينبغي تناول هذه الشواغل قبل اتساع التزامات البلدان النامية في جولة جديدة.

١٧- وأبدى قلقاً بشأن عدم فعالية استغلال البلدان النامية الأفضليات التجارية نظراً لقلّة إمكانية التنبؤ واستعصاء شروط قواعد المنشأ. ومما يزيد أيضاً من عجز معظم البلدان الأفريقية عن تخطي الحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة اضمحلال الأفضليات بفعل تحرير التجارة. فوفقاً للفقرة ٨٦ من وثيقة توافق الآراء التي وُضعت في ساو باولو، ينبغي صياغة وتنفيذ تدابير إيجابية للتخفيف من الأثر الضار لاضمحلال الأفضليات. وبيّن أن الزراعة هي عنصر مركزي في المفاوضات الجارية، ورحب بما أُحرز من تقدم في مفاوضات تموز/يوليه الإطارية. وأكد وجوب أن تتسم حصيلة المفاوضات بالاتزان والترابط المنطقي ضمن ركائز الزراعة الثلاثة وفيما بينها، وأن تُتوخى فيها المرونة لصالح البلدان النامية. وقال إن مسألة القطن ما زالت أيضاً عنصراً هاماً في المفاوضات. وذكر أن الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس ستنتضي فترة سريانه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقد تواجه بعض البلدان الأفريقية مصاعب في هذا الصدد. غير أنه سيكون من الخطأ تمديد نطاق الاستقطاع التمييزي لقطاع المنسوجات من التحرير التدريجي للتجارة. وأبدى قلقاً بشأن تدني المشاركة الأفريقية في المفاوضات المتعلقة بالخدمات، وقال إن ذلك ناشئ عن قلة البيانات، ودعا إلى تقديم مساعدة تقنية من أجل إجراء عمليات تقييم متعمّق بغية تحديد الإمكانيات. وقال إن دور الأونكتاد ومساعدته يَلْقَيان بالغ الاستحسان لدى البلدان الأفريقية، لا سيما في تنفيذ البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب). ورحب بشكل خاص بالشروع مؤخراً في تنفيذ البرنامج الأفريقي لبناء القدرات التجارية. وأكد أهمية إحاطة البلدان الأفريقية علماً بالقضايا الأساسية ذات الأولوية بالنسبة إليها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأهمية زيادة تفهّمها لهذه القضايا.

١٨- وتحدث ممثل بنين نيابة عن أقل البلدان نمواً، فقال إن استعراض الأونكتاد للعمل المنجز في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة يوفر أساساً مفيداً للغاية من أجل وضع المفاوضات والولاية المسندة لجولة الدوحة في سياقهما الدقيق. وبيّن أن فشل مؤتمر كانكون قد حال دون البت في مسائل المعاملة الخاصة والتفاضلية وتوخي المرونة

والتحسين وإتاحة الفرص للمنتجات الزراعية وغير الزراعية للوصول إلى الأسواق. وعليه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه المسائل في المفاوضات، نظراً لما للزراعة من دور مهيمن في اقتصادات أقل البلدان نمواً. ومما قلل إضافياً من قدرة أقل البلدان نمواً على الإنتاج والتصدير ارتفاع التعريفات الجمركية وتصاعدها إلى حدودها القصوى، والإعانات المقدمة إلى الصادرات، ودعمها داخلياً، وعدد من الحواجز غير الجمركية. ويبيّن أن وضع ما تواجهه حالياً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من صعوبات في التجارة الدولية بوجه خاص في الاعتبار سيعمل على تحسين مشاركتها في التجارة الدولية وسيعطي دفعة حقيقية لتنميتها. وفيما يتعلق بالقطن، ثمة أربعة من أقل البلدان نمواً المنتجة للقطن متضررة بشدة نتيجة ما يمنحه أعضاء معيّنون في منظمة التجارة العالمية من إعانات هائلة لإنتاج القطن وتصديره. وإن خطورة هذه الحالة تستدعي إيجاد حل عاجل وعادل ومستديم يتضمن إلغاء الإعانات، التي تعمل على تشويه التجارة وتتنافى مع قواعد التجارة الدولية ومبادئها. ويبيّن أنه توجد أيضاً قيود هيكلية ومتفاوتة شبيهة تحد من فرص وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق. ويبيّن أن عملية إلغاء التعريفات المفروضة على التجارة في السلع غير الزراعية، إن لم تجر بعناية، ستؤدي إلى حدوث تراجع شديد في التعريفات، مما سيقتضي وضع آليات مناسبة لتدارك الخسارة في الإيرادات، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للمصدرين لسلعة أساسية واحدة فقط.

١٩- وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً ترحب باعتماد منظمة التجارة العالمية طرائق المعاملة الخاصة للبلدان الأعضاء من أقل البلدان نمواً في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات. وعلى نحو ما أُقرّ في إعلان دكا، فإن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات نشاطاً في نمو الناتج القومي الإجمالي للعديد من أقل البلدان نمواً، كما ينهض بدور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقال إن الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف والإقليميين والثنائيين لأقل البلدان نمواً مطلوب منهم، على سبيل الأولوية، أن يقدموا المساعدة التقنية الضرورية لتعزيز القدرات الخدمية الوطنية لأقل البلدان نمواً، فضلاً عن تعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية، بطرق من بينها إصلاح أطر اللوائح التنظيمية. وذكر أن التعاون التقني وبناء القدرات هما عنصران جوهريان للبعد الإنمائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأن المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لا غنى عنها في مساعدة أقل البلدان نمواً على زيادة قدراتها الإنتاجية من أجل التجارة وضمان مشاركتها الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٠- وأردف قائلاً إن اعتماد منظمة التجارة العالمية قرارها المتصل بوضع أحكام المادة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس) والصحة العامة موضع التنفيذ هو إجراء بالغ الأهمية من حيث العمل على إيجاد حلول مناسبة لما تواجهه البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، من مشاكل جسيمة في مجال الصحة العامة. وفيما يتعلق بقضايا سنغافورة، أكد ما لقضايا الاستثمار والمنافسة وتيسير التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية من أهمية في ترويج التجارة الدولية، إلا أنه استدرك قائلاً إنه سيتعين تحديد وتوضيح ما سترتب على ذلك من آثار بالنسبة لبلدان محددة ومسائل محددة. واختتم بيانه معرباً عن أمله في أن تطبّق المبادئ التوجيهية النازمة لانضمام أقل البلدان نمواً تطبيقاً فعالاً لدى انضمام مزيد من هذه البلدان إلى منظمة التجارة العالمية.

٢١- وتحدث ممثل مصر، فقال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يعود بالنفع على جميع البلدان، إلا أنه ينبغي لكل بلد أن يكون قادراً على الاندماج بهذا النظام بالوتيرة التي تناسبه. وأشار إلى وجود صلة بين توافق

الآراء الذي تم التوصل إليه في الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بالتجارة والتنمية من جهة والاتفاق على مجموعة مقترحات منظمة التجارة العالمية لتموز/يوليه. وقد أكد الأونكتاد الحادي عشر دور الأونكتاد كمحفّل للتوصل إلى توافق في الآراء ومؤسسة للبحوث ومنظمة تطرح أفكاراً أصلية وإبداعية في مجالي التجارة الدولية والتنمية. وقال إن وثيقة توافق الآراء التي وُضعت في ساو باولو هي وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية في مجالين معينين، هما حيز السياسة العامة ومسؤولية الشركات. وفي الوقت الذي تتخذ فيه الجغرافيا التجارية الجديدة شكلها - الأمر الذي يؤكد أن البلدان قد تغير موقفها الاستراتيجي في إطار التجارة الدولية وتتولى النهوض بأدوار أكثر دينامية - ما زالت المفاوضات التجارية تمثل تحدياً كبيراً أمام معظم البلدان النامية نظراً لما تتصف به القضايا المطروحة من تعقيد. وقال إن الأونكتاد يتولى النهوض بدور أساسي وولاية فريدة في دعم البلدان النامية أثناء هذه العملية وسبر البُعد الإنمائي للمفاوضات من خلال المداولات الحكومية الدولية وأنشطة التحليل والتعاون التقني.

٢٢- وتحدث ممثل الهند، فقال إن النجاح الذي أحرزه الأونكتاد الحادي عشر قد أعطى دفعة إيجابية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية في التقدم صوب مفاوضات تموز/يوليه الإطارية، مما يتيح فرصة أخرى لجعل جولة الدوحة "جولة إنمائية" حقاً. وقال إن الهند، التي سجلت معدلات نمو تدعو إلى الإعجاب، ما زالت تواجه التحدي المتمثل في ضمان أن تصل هذه المنافع إلى الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية. ويبيّن أن هناك ٦٥٠ مليون نسمة في الهند يعتمدون فقط على الزراعة، وأن تنميتهم تتأثر بهواجس الأمن الغذائي وتأمين موارد الرزق. وعليه فإن التنمية الريفية هي أولوية من الأولويات. ويبيّن أن الزراعة والإعانات الزراعية ما برحتا تشكلان حجر عثرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقال إن تقويم الحالة الاصطناعية القائمة حالياً وإتاحة فرص متكافئة لجميع الأطراف المعنية هما عنصران أساسيان في إزالة أوجه التفاوت في التجارة الدولية. وإضافة إلى ذلك، فإن جولة الدوحة تعالج قضية التنمية بوصفها القضية الأساسية، والغرض منها هو معالجة هواجس البلدان النامية، ومن بينها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتثبيت أسعار الصادرات، وتخفيض الحواجز المقامة أمام دخول صادراتها من السلع والخدمات إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وحيز السياسة العامة فيما يتعلق بالمنتجات الحساسة. وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخدمات، قد ينشأ توازن بين المنافع، بحيث يُتاح لمقدمي الخدمات من البلدان النامية توريد خدمات إما من مواقع نائية أو من خلال التنقل المؤقت لأشخاص طبيعيين. ويبيّن أن البلدان كافة ستجني مكاسب من إلغاء الحصص التعريفية التي تمس منتجات المنسوجات والملابس ومن إدراج هذه البلدان تماماً في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. غير أن النهاية الوشيكة للحصص قد شجعت المصالح الملتزمة للحماية على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الإغراق للحفاظ على مواقعها في السوق. ويبيّن أن ثمة تدابير أخرى باتت أيضاً أدوات للحماية، من بينها قواعد المنشأ، وإتاحة فرص الوصول إلى قنوات التوزيع، والاعتبارات العمالية والبيئية. ودعا الأونكتاد إلى النهوض بدور الرقيب بغية دراسة الطريقة التي يمكن بها التصدي لهذه الممارسات ومساعدة البلدان النامية المتأثرة.

٢٣- وتحدث ممثل الصين، فقال إنه يلزم إقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يكون منصفاً ورشيداً وصحياً ويتشاطر المكاسب المتأتية من العولمة ويتيح للبلدان النامية فرصة جديدة للمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاندماج في الاقتصاد العالمي المعولم. وقال إن تحقيق المصالح الإنمائية سيكون مقياساً هاماً لإنصاف هذا النظام. غير أن البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بوجه خاص، تواجه صعوبات وعقبات في جهودها الرامية إلى

المشاركة مشاركة حقيقية في التجارة والمفاوضات التجارية. وقال إنه ينبغي لمفاوضات الدوحة أن تركز على القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، كالمعاملة الخاصة والتفاضلية، والاعتماد على السلع الأساسية، والواردات الصافية من الغذاء، والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ خطوات عملية ضد الحمائية التجارية. وقال إن البلدان النامية بحاجة إلى زيادة التعاون التقني بغية تحسين مهاراتها التفاوضية وتحقيق إتاحة فرص الوصول فعلياً إلى الأسواق.

٢٤- وقال إن لدى الصين اهتمام خاص بالزراعة، وهي تؤيد تحديد تاريخ مستهدف للوصول في نهاية المطاف إلى إلغاء إعانات الصادرات في الاتفاق الإطاري، وإلغاء إعانات الصادرات تماماً، وتخفيض الدعم المحلي الذي يعمل على تشويه التجارة تخفيضاً كبيراً، ومنح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية. وقال إن بلده معني بمشاكل الأعضاء المنضمين حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية، حيث إنه، بعد دفعهم ثمناً هائلاً لقاء الانضمام، قد باتوا يواجهون أعباءً وتحديات جديدة. ودعا إلى وجوب معالجة هذه المشاكل في المرحلة القادمة من المفاوضات. وقال إن بلده يرحب بإدراج التجارة في المنسوجات والملابس في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأنه يعارض اتخاذ تدابير حمائية من شأنها أن تعرقل حسن سير التجارة في المنسوجات والملابس. وبيّن أن اهتمامات الصين تشمل أيضاً قضايا التجارة والبيئة. وقال إن نجاح الأونكتاد الحادي عشر ووثيقة ساو باولو التوافقية وروح ساو باولو من شأنها أن تعمل جميعاً على تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تسهم في برنامج عمل الدوحة. واحتتم بيانه قائلاً إن الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي بأكمله ستقربنا صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥- وتحدث ممثل كينيا، فقال إن القرار المتعلق بالمفاوضات الزراعية ينبغي أن يكون متوافقاً مع الولاية المسندة في مؤتمر الدوحة، وينبغي للمفاوضات أن تراعي الهياكل التعريفية والأهداف الإنمائية للبلدان النامية، ودعا إلى معالجة المسائل غير المتصلة بالتعريفات الجمركية، حتى وإن لم تكن مدرجة في المرفق ألف من مجموعة مقترحات تموز/يوليه. وقال إنه، في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، ينبغي وضع الإصلاحات التي أجرتها البلدان الأفريقية في إطار برامج التكيف الهيكلي في الاعتبار، كما ينبغي الإقرار بما تم من تحرير للتجارة من جانب واحد. وبيّن أن كينيا تشارك مشاركة نشطة في المفاوضات بشأن الخدمات، وذلك بمساعدة من الأونكتاد في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب). وقد أظهرت التجربة أن المفاوضات بشأن الخدمات تتصف بالتعقيد، وأنه ينبغي تقديم مساعدة تقنية لبلدان أفريقية أخرى لإعانتها على تحديد اهتماماتها. وينبغي أن تكون التنمية في صميم مفاوضات الدوحة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي معالجة مسائل المعاملة الخاصة والتفاضلية والتنفيذ معالجة منصفة في جميع أجزاء المفاوضات. واحتتم بيانه داعياً الجهات المانحة إلى دعم برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة.

٢٦- وتحدث ممثل بنغلاديش، فقال إن مجموعة مقترحات تموز/يوليه قد أعادت مفاوضات جولة الدوحة إلى مسارها، وحددت الأولويات والمعالم للمفاوضات مستقبلاً. وقال إن التحدي يتمثل في ضمان عدم تخفيض مستوى الطموحات التي تمخض عنها مؤتمر الدوحة، ومن بينها ما يتصل بالخروج بحصيلة متوائمة مع التنمية. وقال إن مصالح مجموعات معينة قد حظيت بحماية جيدة، ويظهر ذلك، مثلاً، مما أحرز من تقدم في بعض المجالات، كتنسيير التجارة، وفي الزراعة، مما قد يسفر عن نتائج هامة. غير أن أوجه التعقيد في هذه المفاوضات، وفي حماية مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية، قد تثير شكوكاً في هذا الشأن. وأعرب عن

أمله في أن الاتفاق على التفاوض بشأن تيسير التجارة، وليس بشأن أي من "فضايا سنغافورة" الثلاثة الأخرى، سيتم العمل به في منظمة التجارة العالمية، حيث إن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد ذهب أبعد مما ينبغي في تفويض حيز السياسة العامة المحلية. وربما انطوى ذلك على اتخاذ خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، حيث إن أعضاء منظمة التجارة العالمية كانوا، في كانكون، قد شارفوا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إتاحة الفرص للمنتجات الزراعية وغير الزراعية لأقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق معفاةً من الرسوم الجمركية والحصص، بينما، في مجموعة مقترحات تموز/يوليه، يستند الالتزام المتعلق بالزراعة إلى مبدأ المساعي الفضلى، وليس للالتزام المتعلق بإتاحة الفرص للمنتجات غير الزراعية للوصول إلى الأسواق صفة إلزامية. كما أنه لم يُحرز تقدم يُذكر في إتاحة إمكانية فعلية للوصول إلى الأسواق في إطار أسلوب التوريد الرابع في مجال الخدمات، ولم تُتخذ خُطى ملموسة في النهوض بالولاية المسندة بموجب أحكام المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس). وقال إن البلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على المنسوجات والملابس ستواجه تحديات جساماً بصدد إلغاء الحصص تدريجياً. بمقتضى الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس. وبيّن أن نظام الحصص قد ساعد على نمو هذه القطاعات في بلدان كثيرة، على الرغم من أنه ليس مصمماً لهذا الغرض. وقال إن البلدان ذات وفورات الإنتاج الكبير ستتمتع بميزة وستزيح غيرها، لا سيما البلدان الأقل تصديراً، من الأسواق، نظراً لأن الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس لا يضع في الاعتبار التراجع التدريجي لهوامش الأفضليات، الأمر الذي قد يترتب عليه تكبد أقل البلدان نمواً خسائر في أنصبتها من الأسواق. وأكد أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في إسداء المشورة لأقل البلدان نمواً بشأن الوضع في الفترة اللاحقة لإبرام اتفاق المنسوجات والملابس.